



إعادة النظر في المناقشات المالية وتشديد الرقابة على برنامج «عافية»

«الميزانيات»: 2,4 مليار دينار المصروفات الفعلية لـ «الصحّة» 65% منها للرعاية الأولية والمستشفيات

سامح عبد الحفيظ

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الحساب الختامي لوزارة الصحة عن السنة المالية 2019/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وبحضور وزير الصحة. وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد أن المصروفات الفعلية لوزارة الصحة بنحو 2,4 مليار دينار 65% منها تم توجيهه لبرنامج الرعاية الأولية والمستشفيات العامة. وأضاف عبد الصمد في بيان صحافي أن الوزارة بحاجة إلى إعادة النظر فيما يتم من مناقشات مالية وبما يعادل 51 مناقشة مالية وبما يعادل 55% من إجمالي بنود الميزانية وبمبالغ تزيد على 40 مليون دينار. وبين أنه لم تقتصر المناقشات فيما بين البنود فقط حيث اتضح للجنة إجراء بعض المناقشات بين برامج الميزانية رغم عدم جواز ذلك، إلا أنها بلغت 141 مليون دينار.

وقال إن المناقشات بين برامج الميزانية كانت جميعها لصالح البرنامج الأعلى صرفاً وهو برنامج «الرعاية الأولية والمستشفيات العامة» رغم أن البرنامج ذاته قد تم تعزيه مسبقاً من مبالغ الاعتماد



صفاء الهاشم وشعيب المويصري ورياض العسائني وعبدالله الرومي أثناء اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

الإضافي البالغ قيمته بما يجاوز الـ 319 مليون دينار والذي أقره مجلس الأمة أثناء تنفيذ الوزارة لميزانياتها عن السنة المالية 2018/2019 وذلك لتغطية عجوزات بعض البنود لكونها أموراً حتمية واجبة السداد. ولفت عبد الصمد إلى أن اللجنة أشادت بما توصلت إليه الوزارة من تطور في كفاءة الأداء في توفير الخدمات الصحية حيث إن تقريراً صادراً لديوان المحاسبة أفاد بالترام وزارة الصحة بتحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وأيضاً استمرار التحسن في ترتيب الكويت عالمياً في مؤشر الصحة وتغطية الخدمات الأساسية

للمواطنين والمقيمين على حد سواء. وأشار عبد الصمد إلى أن اللجنة أكدت ضرورة متابعة تحصيل الوزارة للرسوم المستحقة عن الموظفين في الجهات الحكومية الأخرى وتأخر تلك الجهات في السداد. وناقشت اللجنة أيضاً قراراً لمجلس الوزراء بشأن استناد تشغيل مستشفى جابر للهيئة العامة للاستثمار وتأكيد الوزارة على عدم تلاؤم خبرة الهيئة في تشغيل مثل تلك المشاريع الطبية، حيث قام وزير الصحة بلقاءات عدة حول هذا الأمر. وذكر عبد الصمد أن اللجنة أكدت وجوب اتخاذ إجراءات

على منظومة التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين (تأمين عافية) والبالغ تكلفته التعاقدية نحو 494 مليون دينار عن 3 سنوات وذلك لمنع أي تلاعب أو استغلال لبطاقة التأمين الصحي والمبالغة في أسعار الخدمات الصحية. وأوضح أنه رغم أن وجود مثل هذا التأمين لا بد أن يعكس على خفض مصروفات الوزارة للخدمات الصحية إلا أنه لم يساهم بذلك، حيث تبين أن التكاليف الفعلية قد زادت بنسبة 51% عما كانت عليه منذ دخول التأمين حيز التنفيذ. وتصل إلى ملياري دينار في السنة المالية المنتهية الأخيرة. وبالنسبة لإجراءات الوزارة نحو تسلم المبنى الجديد مركز الكويت للسرطان، قال عبد الصمد أنه يتوقع تسلمه في 2021 ويتأخر عن الموعد المحدد للتسليم والمقترض في فبراير 2019 نتيجة ظهور بعض المشاكل الفنية في العقد ومنها ما يتعلق بعدم الالتزام بالسعة السريرية للمشروع البالغ عددها 618 سريراً. وأكد عبد الصمد أن الوزير اتخذ إجراءات بتحويل بعض الملفات إلى النيابة العامة لمحاسبة المقصرين في هذا الشأن.

الغانم يعزي الصين بضحايا «كورونا»



بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان الصيني لي تشانشو، أعرب فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا فيروس كورونا الذي أدى مؤخراً إلى مئات الوفيات. وعبر الغانم في برقيته عن التعاطف التام مع الشعب الصيني الصديق، معرباً عن أمله في الشفاء العاجل للمصابين.

المطيري يسأل عن العاملين في الشركات المتعاقدة مع «النفط»



ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل قال في مقدمته: نمتي إلى علمنا قيام الشركات المتعاقدة معها نفط الكويت بتطفيش أبنائنا الكويتيين المهندسين والمهندسات من العمل مع عدم احترام مسمياتهم الوظيفية، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

3 - أرجو إفادتي بأسباب عدم متابعة الموظفين الكويتيين من قبل شركة نفط الكويت والاهتمام بهم. 4 - استخدام الأساليب للضغط النفسي على أبناءنا الكويتيين من قبل الأجانب وتوجد شكوى وظيفية؟ 5 - لماذا لا يحسب الأوفر تايم لساعات العمل للكويتيين من قبل الشركة؟ 6 - أرجو إعطائي أسباب تعيين متقاعد من قبل شركة نفط الكويت، وتم تعيينه بشركة بكر هيون تحت مسمى مدير للكويتيين، وبالأصح هو مدير معين لصالح الشركة الأجنبية.

اقترح إعادة تأهيل الكوادر الطبية

عسكر لدراسة مسحية حول نواقص الأجهزة الطبية في المستشفيات



عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً برغبة في شأن إعداد وتأهيل الكوادر الطبية لسد الاحتياجات الفعلية لوزارة الصحة. وقال عسكر في مقدمة الاقتراح: يعد حق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية في وطنه إحدى دعائم المجتمع الرئيسية، ومظهراً من مظاهر حضارته، وأساساً مهماً لاستقراره، الذي كفله الدستور له، وتعتمد الرعاية الصحية على أسس محددة، أهمها توافرها بجودة عالية، وقدرة المواطن على الحصول عليها وتلبية حاجاته. وعليه يجب متابعة الخدمات الصحية وإجراء دراسة مسحية لنواقص الأجهزة والمستلزمات الطبية الخاصة في المستشفيات والمرکز الصحية لتقدير احتياجات هذه المراكز لها والعمل على توفيرها خاصة في محافظتي الجهراء والفروانية نظراً للارتفاع الشديد والمتزايد للكثافة السكانية فيهما، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 - مسح ميداني أولي. 2 - تقارير مسح الميداني الأولي. 3 - مسح ميداني متخصص بإشراف مكاتب عالمية متخصصة. 4 - تقارير مسح ميداني التخصص كل 3 أشهر. 5 - الإصلاحات الثانوية. 6 - الإصلاحات الأساسية. 7 - التقييم النهائي. 8 - زيارة ميدانية دورية للمباني الإدارية لوزارة الصحة والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة. 9 - تكوين فريق تابع لمكتب وزير الصحة يقوم بمتابعة وبحث النواقص والخدمات الصحية في المناطق الصحية وإدراجها في خطط الوزارة القادمة.

استفسر عن المدة الزمنية اللازمة

الحويلة: ما أسباب التأخير في صيانة مركز الصباحية الغربي؟



د.محمد الحويلة

وجه النائب د.محمد الحويلة سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ د.ياسل الصباح، قال في مقدمته: تم إغلاق مركز الصباحية الغربي الصحي منذ ما يقارب عامين؟ يرجى إخباري عن أسباب التأخير في صيانة مركز الصباحية الغربية والصحية والإنسانية وغيرها من الحقوق التي يجب أن تتمتع بها، وتساعده على تحقيق استقرار الأسرة الكويتية وتوفير الرعاية الصحية للطفل وتنشئته تنشئة صحية سليمة والحفاظ على الحقوق والواجبات العامة للطفل. ولما جرى العرف الخاطيء على نقل الموظفة من مكان عملها للمالوف والمعهود نقلها تعسفياً بسبب أو خلال فترة تمتعها بإجازة وضع أو إجازة أمومة وطفولة أو إجازة رعاية أسرة المتاح لها والتي من حقها كما نصت أحكام المرسوم رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وفقاً للضوابط والأحكام المحددة لهذه الغايات جاء هذا التعديل بإضافة مادة جديدة برقم (23) مكرراً (1) إلى المرسوم رقم (15) لسنة 1979 المشار إليه يمنع نقل الموظفة من مكان عملها خلال فترة تمتعها بإجازة وضع أو إجازة أمومة وطفولة أو إجازة رعاية أسرة.

1- ما أسباب التأخير في إنجاز أعمال الصيانة بمركز الصباحية الغربي الصحي منذ ما يقارب عامين؟ ومن المتسبب في ذلك التأخير؟ ولماذا لم يتم الانتهاء من أعماله حتى الآن؟ يرجى تزويدي بكل المستندات المتعلقة بهذا الشأن. 2- ما أعمال الصيانة التي جرى أساسها تم إغلاق الصحي؟ 3- ما المدة الزمنية التي تم تحديدها للصيانة وإعادة افتتاح المركز؟ 4- هل المركز بحاجة إلى صيانة شاملة أم صيانة أجزاء منه؟ إذا كانت صيانة أجزاء منه فلماذا تم الإغلاق الكامل للمركز وزيادة الأعباء على أهالي المنطقة وتحويلهم إلى المناطق المجاورة؟

.. ويقترح فتح مستوصف «فهد الأحمد» 24 ساعة على مدار الأسبوع

الأول للجميع، حيث تقدم العلاجات الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتي يجب أن تتوفر على مدار الساعة وجميع أيام الأسبوع والعطل الرسمية من أجل سلامة المواطنين وتخفيف الضغط عن المستشفيات.

نص الاقتراح على فتح مستوصف منطقة فهد الأحمد طول أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة وعدم إغلاقه، وتزويدي بالكفاءات الطبية والتمريضية اللازمة، والأجهزة والادوات الطبية لخدمة المواطنين.

الدمخي يطلب كشفاً بالموظفين غير الكويتيين في السفارات والبعثات والقنصليات



د.عدال الدمخي

وجه النائب د.عدال الدمخي سؤالاً إلى وزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد قال في مقدمته: أصدرت لجنة البرلمانية عدة تقارير انتهت فيها بالموافقة مع الحكومة على اقتراحات برغبة لتكويت العاملين في البعثات التمثيلية الكويتية بالخارج. وأيدت الحكومة تلك الاقتراحات ونص رأي الحكومة على أن: الاقتراح يتوافق مع توجه الدولة في تكويت الوظائف خلال السنوات الخمس المقبلة طبقاً لقرار ديوان الخدمة

الوافدين وتوطنهم العمالة بزيادة نسبة الموظفين من حملة الجنسية الكويتية لتصل إلى إجمالي القوى العاملة في هذه البعثات لأهمية توافر الكوادر الوطنية بها. إلا أن الواقع أثبت ارتفاع أعداد وظائف غير الكويتيين في البعثات التمثيلية إلى 73% ليصبح عددهم 1760 موظفاً غير كويتي في السفارات والقنصليات حيث كان عددهم 1016 في السنتين 2016 و 2017. وفي يونيو 2019 تحفظت وزارة المالية في كتاب وجهته إلى وزارة الخارجية على

تعيينات غير الكويتيين (ذوي الشهادات التخصصية) التي تمت في البعثات التمثيلية حملة أياها مسؤولية عدم التقيد بالإجراءات القانونية للتعيين في هذا الشأن أيضاً، مما يشير إلى أن وزارة الخارجية تسير عكس توجيهات الدولة، خصوصاً أن الخريجين الكويتيين يرون بطولاً وبطالة حقيقية تصل إلى سنتين ما بعد التخرج إلى التوظيف.

لذا، يرجى تزويدي بالآتي: 1 - كشف تفصيلي بالموظفين غير الكويتيين في السفارات والبعثات والقنصليات وموضحاً فيه الاسم - الشهادة الوظيفي - الراتب - في أي سفارة أو بعثة. 2 - أسباب عدم تقديركم بالتكويت وأسباب القفز بنسبة 73% في تعيين غير الكويتيين في السفارات والبعثات والقنصليات، وما إجراءاتكم للمتسببين في ذلك؟ 3 - ما خططكم للتكويت الكامل لموظفي السفارات والبعثات والقنصليات، وهل تنوون إصدار قرار بإيقاف التعيين لغير الكويتيين في البعثات، وفي حالة قراركم ما تاريخ إصدار القرار المتوقع إن وجد؟

الشاهين: على الحكومة الوفاء بتعهداتها والتعاون لإقرار «التأمينات» في الجلسة المقبلة



أسامة الشاهين

أكد النائب أسامة الشاهين أهمية مناقشة تعديل قانون (التأمينات) بخصوص الاستبدال وخفض قسط القرض الحسن في الجلسة المقبلة. وبين الشاهين في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الحكومة تعهدت أمام المجلس بمناقشة الموضوع في جلسة 18 فبراير والتصويت عليه، داعياً الحكومة إلى الالتزام بهذا الوعد حتى لا تترتب مسؤولية دستورية وسياسية على الحكومة والوزارة.

وقال الشاهين إن هذه القضية تهم 600 ألف مواطن ومواطنة مسجلين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وإن الحكومة تعهدت على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحرص وكذلك وزيرة المالية مريم العقيل بمناقشة تعديل استبدال المعاشات التقاعدية ليكون بنظام شرعي ووضع حد أعلى للأرباح مقابل استبدال الراتب وزيادة الأقساط في القرض الحسن وتخفيض نسبة الاقتطاع من المعاش التقاعدي.

وفي موضوع آخر، دعا الشاهين أعضاء اللجنة المالية إلى عدم أخذ رأي الحكومة الرافض للاقتراح بقانون بشأن إنشاء صندوق لتعويض ضحايا النصب العقاري. وقال إن الأحكام القضائية

اعتبرت أن الحكومة مقصرة ومدنية بهذا الشأن، لافتاً إلى أن هناك جهات نظر أخرى ترى أن هذا الاقتراح دستوري كون الدولة هي التي تحمي المواطن في حالة تعرضه لكارثة أو محنة، بالإضافة إلى المسؤولية القضائية التي نصت على مسؤولية الحكومة وتقصرها بهذه القضية. وأعرب الشاهين عن أمله أن تعرج اللجنة في إقرار تقريرها بهذا الشأن على جدول الأعمال في أقرب وقت ممكن.

من جهة أخرى، قال الشاهين إنه تقدم مع عدد من النواب باقتراح بقانون يقضي بحظر نقل الوظيفة أثناء قيامها بإجازة من دون طلبها. وأضاف الشاهين أن الدين الإسلامي الحنيف يعتني ويحترم ويكرم الأسرة

باعتبارها لجنة أساسية من لبنات المجتمع ويعتد أكثر بالمرأة، لافتاً إلى أن الدستور شدد في مادته التاسعة على أن الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق ويحفظ القانون كيانها. وأشار الشاهين إلى أنه تقدم بالاقتراح بقانون مع 4 من النواب وهم كل من د.حمود الخضير وفراج العريبي وعبدالله البنايين وعمر الطبطبائي مع منحه صفة الاستعجال بتعديل المادة 23 من قانون الخدمة المدنية وهي للأسف تسمح بأن يقوم رب العمل بالحكومة بنقل الموظفات أثناء أخذ إجازة وضع أو أمومة أو إجازة طفولة أو إجازة رعاية أسرة وهذا يعد عقاباً للموظفة أثناء إجازتها. وأكد أن هذا عرف خاطيء وتقليد منحرف موجود في الكثير من الوزارات خاصة وزارة التربية وغيرها من الجهات الحكومية بنقل الموظفة من جهة إلى جهة أخرى كأنها اقترفت جريمة. وأوضح الشاهين أن الاقتراح بقانون الذي تقدم به مع النواب يحظر نقل الموظفة بغير طلبها أثناء إجازة الوضع خاصة أن 58% من موظفي الحكومة هم إناث 30% فقط في المناصب القيادية. ونص الاقتراح بقانون على ما يلي: (المادة الأولى): تضاف مادة جديدة برقم (23) مكرراً

إلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 المشار إليه نصها الآتي: «ولا يجوز لجهة العمل نقل الموظفة من مكان عملها بغير طلبها أثناء أو إجازة رعاية أمومة وطفولة أو إجازة رعاية أسرة». (المادة الثانية): على رئيس مجلس الوزراء - والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية على اقتراح بقانون على ما يلي: «غري دستور الكويت ينص على أن نص في الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أوصالها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة». ولما كانت الأسرة هي الدعامة الأولى واللبنة الأساسية في صرح البناء الاجتماعي، ولهذا كان لا بد من إحاطتها بالعناية والرعاية التي تحفظ كيانها وتحمي بنائها من كل ما يهددها أو يعصف بها، كما كرمت الشريعة الإسلامية الأسرة وأوجب الحفاظ عليها بحسبانها نعمة من الله يمن بها على خلقه، مصداقاً لقوله عز وجل: (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من ألبانها) سورة النحل آية (72).